

العجمي: حريصون على ترويج المنتجات الوطنية في المعارض الخارجية

الترويج للمنتج الكويتي في الخارج وقدرته على المنافسة من حيث الجودة والسعر. وأوضح أن لدى الهيئة خطة سنوية للمشاركة في عدد من المعارض الصناعية الخارجية بهدف تسويق المنتجات الكويتية والتعريف بها خاصة في الدول الخليجية والأوروبية.

البناء والإنشاءات إن الهيئة دأبت على دعم المصانع الكويتية من خلال تنمية الصادرات المحلية وتذليل جميع العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع والانتشار محلياً واقتصادياً وعالمياً. وأشار إلى أهمية المشاركة في المعارض الصناعية المتنوعة باعتبار ذلك إحدى الوسائل المتبعة

أكد نائب المدير العام لقطاع تنمية الصادرات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة الكويتية محمد العجمي أمس الثلاثاء حرص الهيئة على دعم القطاع الصناعي الكويتي وتعزيز دوره في عملية التنمية. وقال العجمي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على هامش معرض (الخمسة الكبار - قطر) لحواد

أكد أنه يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة

الحجرف يعلن عن الانتهاء من مشروع قانون يحكم الميزانيات العامة



شيخة البحر



عادل الماجد خلال إحدى الفعاليات



د. نايف الحجرف يتحدث

الثقة في قدراتها التقنية وبنيتها التحتية. ونوه الماجد إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو الاستمرار على نهج الإصلاحات التي تقلل من الانكشاف لتقلبات أسعار النفط وتعزز نمو القطاع الخاص ونمو الفرص الوظيفية حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات في الاتجاه الصحيح على مدار الأعوام القليلة الماضية متمنياً أن تستمر سياسات الحكومة على هذا النهج السليم.

ومن جهتها قالت نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر "إن مستقبل العمل المصرفي في الكويت، ينظر إليه بعين التفاؤل، لاسيما وأنه القطاع مهيأ لدخول دورة عمل إيجابية تزخر بالكثير من الفرص". وفي كلمتها التي ألقته خلال مؤتمر يوروموني الذي عقد أمس أكدت البحر أن رؤية الكويت 2035 والتكنولوجيا التي تشهدها الخدمات المصرفية من شأنها أن تخلقا الكثير من الفرص المستقبلية لقطاع البنوك في الكويت. وأضافت أنه على مدى العقد الماضي، تغيرت طبيعة العمل المصرفي بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، إذ شهدت الصناعة المصرفية انكماشاً وتدخلت الحكومات فيما اختفت بعض المؤسسات المالية العملاقة. وشهدت أيضاً عمليات اندماج وبيع للأصول وحالات إفلاس.

وأشارت البحر إلى أنه وعلى غرار ما حدث في الأسواق العالمية، مرّت المنطقة بموجات متشابهة من التغييرات، وإن لم تكن بحدة الظروف الاقتصادية ذاتها التي ضربت الأسواق الأخرى تطوراً، لكنها تالتتصبا من الاضطرابات الاقتصادية والجيو سياسية.

وأوضحت أن المنطقة واجهت تحديات طويلة الأمد من الأضرار التي لحقت بالقطاعات الأخرى تطورا، وكذلك تقلبات واختلالات الأسواق الناشئة، مشيرة إلى مرور المنطقة بتحدٍ إقليمي قوي، ألا وهو الربيع العربي.

الماجد: البنوك الكويتية تغلبت بثبات على التحديات الاقتصادية البحر: النظام المصرفي الكويتي وضعه جيد وجاهز لامتناس الصدمات

للبنوك غير أنه يمثل فرصة كبيرة لها في ذات الوقت في ظل رغبة العديد من شركات التكنولوجيا المالية في التعاون مع البنوك كما أن البنوك تعمل على التجاوب مع احتياجات العملاء والتطورات التكنولوجية لمواجهة هذه التطورات".

وأشار إلى أن بعض البنوك العالمية قامت بالاستعانة بخبراء في التكنولوجيا في مجالس إدارتها لتطبيق استراتيجياتها فيما يتعلق بهذه التوجهات التكنولوجية التي قد تؤثر في استراتيجية البنوك العامة.

وحول مساهمة اتحاد المصارف في دعم الكويت الجديدة ورؤيتها لتكون مركزاً مالياً مميزاً في المنطقة أكد الماجد دعم اتحاد المصارف لرؤية الكويت من خلال بنوكه الأعضاء والدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق رؤية الكويت الجديدة.

وأضاف "تغلبت البنوك الكويتية بثبات على التحديات الاقتصادية الناجمة من تقلبات أسعار النفط وهي تتطلع الآن نحو الاستمرار في دعم القطاع الخاص كما أنها على أتم استعداد لتوفير الدعم للمبادرات الاستراتيجية المستقبلية للقطاع العام".

وأوضح الماجد أن "من المتوقع أن تستمر تمويلات البنوك للقطاع الخاص في معدلات سلمية مع التركيز المستمر على الإنفاق الرأسمالي في ضوء الخطة التنموية الوطنية" مشيراً إلى قيام النظام المصرفي الكويتي في السابق بتمويل العديد من المشروعات الملمارية بالإضافة إلى العديد من المشروعات التنموية الكبيرة مما أكد القدرة المالية للبنوك و عزز

"الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحفيز الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون"

وختم: "بدانا مشروع إعادة رسم دور الوزارة في المنظومة الحكومية بهدف التحول من "محاسب الجهات الحكومية" إلى دور المدير المالي CFO الذي يوجه السياسات المالية للدولة".

ومن جهته أكد نائب رئيس مجلس الإدارة لاتحاد مصارف الكويت ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد أن قطاع التكنولوجيا المالية Fintech شهد تطوراً متسارعاً نتيجة لزيادة عدد المستخدمين خلال السنوات الأخيرة.

وأوضح في الجلسة التي شارك فيها في مؤتمر يوروموني السنوي أن الأرقام الصادرة عن العديد من الجهات المعنية تشير إلى هذا النمو الهائل حيث ارتفعت إيرادات مدفوعات الهواتف النقالة لتصل إلى 450 مليار دولار أمريكي عالمياً ومن المتوقع أن تصل إلى تريليون دولار أمريكي في 2019 نتيجة لما قدمته الهواتف الذكية من إمكانيات لتنفيذ المعاملات بشكل فوري.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط قال الماجد "تضاعف عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط من 2013 إلى 2016 ومن المتوقع أن يزيد عدد المستخدمين إلى أكثر من الضعف بحلول 2020 وكل ذلك يمثل تحدياً

للحد من الهدر المؤسسي"، "تحديث قانون إعداد الميزانية يرفع من مستوى المسؤولية والكفاءة التشغيلية للإدارات المالية في القطاعات الحكومية"

وأكد: "أهم ما يتضمنه التحديث على قانون إعداد الميزانية هو ربط المصروفات بأهداف واضحة المعالم وقابلة للقياس، وهذا تغيير جذري في مراقبة المصروفات ويساهم مباشرة في الحد من الهدر في مصروفات الدولة".

وشدد: "توفير كل جهة ذات ميزانية مستقلة تقارير ربع سنوية عن سير العمل بها وتطور مركزها المالي إلى وزارة المالية، وتتضمن النتائج المحققة مقارنة بما تم وضعه من أهداف في الميزانية من برامج ومشاريع وآية مؤشرات أداء أخرى".

وأضاف: "تحديث قانون إعداد الميزانية يلزم بإصدار تقرير مالي نصف سنوي يتضمن ما تم إنجازه من الأهداف والتوقعات التي أعدت على أساسها الميزانية مع تقديم مراجعة للأسس الاقتصادية للإيرادات والمصروفات التي تم إعداد الميزانية على أساسها مع ذكر أي تطورات".

وحول الاقتصاد بين أن "الكويت عملاق بمؤسساته، عملاق بقطاعه الخاص وموارده البشرية والمالية، عملاق بخبرته التجارية، عملاق بإثره السياسي والتجاري والاستثماري والاجتماعي والخيري".

وشدد على "ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية المدروسة بدقة لتفعيل دور القطاع الخاص وتقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد".

أكدت المادة 20 من دستور دولة الكويت

رباعياً: تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بياناً عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل خلال كل دور من الدورات الانتخابية العادية، ويصدر وزير المالية القواعد اللازمة بشأن البيانات التي يجب تضمينها في البيان.

وأضاف: "هذا التحديث يرفع من مستوى المسؤولية والكفاءة التشغيلية للإدارات المالية في القطاعات الحكومية، بالنسبة لأصحاب القرار والمحللين في القطاع الخاص، سينتج عن هذا التحديث بيانات وتقارير تساعد المؤسسات المالية والمحللين على وضع تقديرات أكثر دقة بالنسبة للتدفقات النقدية للمشاريع والأداء المالي للدولة بشكل عام.

كما قال: "وبالنسبة للشعب الكويتي، هذا التحديث هو إجراء مؤسسي وحرصنا أن يكون في إطار مؤسسي، يؤسس لمرحلة جديدة و يساهم بشكل كبير في الحد من الهدر المؤسسي".

مضيفاً: "تحديث قانون إعداد الميزانية يلزم الجهات الحكومية المعنية بتقديم دراسة جدوى للمشاريع".

وذكر: البرنامج الزمني في حال اقتراح مشاريع رأسمالية جديدة، تحديث قانون إعداد الميزانية هو إجراء مؤسسي يساعد بشكل كبير

هشام المنشاوي

أعلن وزير المالية خلال كلمته الافتتاحية في مؤتمر اليوروموني عن الانتهاء من مشروع قانون جديد يحكم قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وذلك لتتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة ولجعل التقديرات المالية في الميزانية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية.

وقال وزير المالية د. نايف فلاح الحجرف في كلمته أمام المؤتمر: "بفضل الله استطعنا خلال السنة الأشهر الماضية أن نعيد صياغة قانون جديد بالكامل ليحل محل مرسوم بقانون 31 لسنة 1978 والذي يتجاوز عمره الأربعين عام، ليواكب التطورات ويضع الكثير من الجوانب التطويرية في أسس وضع الميزانية الحكومية، لكي يكون هناك أسس موضوعية، علمية ودقيقة يتم عليها بناء الميزانية، وقد تم إرساله إلى مجلس الوزراء المقرر ليكون من ضمن أولويات الحكومة في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة".

وقد تضمن مشروع القانون الجديد، الذي يهدف إلى تعزيز دور وزارة المالية الاستراتيجية والإرشادي للمحافظة على استدامة الموارد المالية لدولة الكويت، وإلى غرس الثقافة المحاسبية في الجهات الحكومية المعنية من خلال تدعيمهم بمصادر إضافية لتسهيل عملية إعداد الميزانية ومتابعة عملية الصرف.

أولاً: إلزام الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقرير سنوي مالي خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية متضمناً نتائج مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة والفرقات بين المصروفات والإيرادات التقديرية والفعلية مع بيان أسبابها، مما يسهل.

ثانياً: إلزام الجهات الحكومية بتقديم دراسة جدوى والبرنامج الزمني في حال اقتراح مشاريع رأسمالية جديدة.

ثالثاً: تصدور وزارة المالية تقريراً نصف سنوي يتضمن ما تم إنجازه من الأهداف والتوقعات التي أعدت على أساسها الميزانية.

يجري السحب ربع السنوي الثالث بحسب الدائنة اليوم

«الخليج» يعلن عن الفائزين ضمن حملته الترويجية لموسم الصيف

أعلن بنك الخليج عن أسماء الفائزين الخمسة في حملته الترويجية لموسم الصيف لحاملي بطاقته الائتمانية وطاقات السحب الآلي الذين فازوا بجوائز نقدية تصل قيمتها لغاية 50.000 دينار كويتي. وقد أجري السحب يوم الأحد الموافق 23 سبتمبر الجاري، تحت إشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة.

والفائزون الخمسة هم: فرح أنس وأوط، الفائزة بجائزة نقدية قيمتها 25.000 دينار كويتي، ومنى عبدالله الطراح، الفائزة بجائزة 10.000 دينار كويتي، أما الفائزون الثلاثة عيسى حسن صفر، وفيفصل أحمد الشراوي وأحمد سعود الرديني، فقد حصلوا على جائزة نقدية بقيمة 5.000 دينار كويتي لكل منهم.

وخلال الحملة الصيفية التي انطلقت منذ 1 مايو واستمرت حتى 31 أغسطس 2018، حصل عملاء بنك الخليج من حاملي بطاقات الائتمان والسحب الآلي على فرص الدخول في السحب للفوز بجوائز نقدية عديدة عند استخدام بطاقاتهم داخل أو خارج الكويت. وبحصول عملاء عند استخدام بطاقاتهم الائتمانية وطاقات السحب الآلي على فرصة واحدة للدخول في السحب مقابل كل 10 دنانير يتم إنفاقها داخل الكويت؛ وثلاث فرص لدخول السحب مقابل كل 10 دنانير يتم إنفاقها خارج الكويت. كما تمكن عملاء بنك الخليج من استخدام البطاقات المصممة حديثاً بخاصية "TAP PAY" التي توفر لهم طريقة للدفع بسرعة وسهولة وأمان في جميع أنحاء العالم.

وهذا أحمد الأمير، مساعد المدير العام لإدارة الاتصالات الخارجية الفائزين في قال: "يسعد بنك الخليج دائماً إلى تقديم أحدث وأفضل الحلول المالية والمنتجات والخدمات إلى عملائنا الكرام إلى جانب العروض المميزة التي يقدمها البنك في الوقت الحالي، وبالنسبة عن بنك الخليج، نتقدم بالتهنئة إلى الفائزين الخمسة، متمنين لهم كل التوفيق والنجاح".

ويجري بنك الخليج اليوم الأربعاء السحب ربع السنوي الثالث بحسب الدائنة لهذا العام على جائزة نقدية قيمتها 500.000 دينار كويتي، وذلك على الهواء مباشرة عبر إذاعة راديو نبض الكويت 88.8 إف إم، عبر برنامج "ديوانية الباقوت والانصاري" في تمام الساعة 1:30 بعد الظهر.

أكد أن ذلك دافعا قويا لتحقيق الرؤية السامية بحلول 2030

الناصر: نسعي لإنتاج 15 بالمئة من الطاقة المتجددة

هشام المنشاوي



منح دروع تكريمية من وزارة النفط



الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح

الزمنية الموضوعية، وشدد الناصر على أن التكلفة التي تواجه الكويت من إنتاج الكهرباء وبيعها بسعر مدعوم يعتبر الأقل عالمياً، وعالية يمكن الإجابة ولو جزئياً إلى الطاقات البديلة والتعامل مع تلك الطاقات كمشروع حقيقي يستهدف تقليل الإنفاق المالي في ظل زيادة السكان والحاجة إلى الخدمات بشكل أكبر من السابق.

ومن جانبه قال الباحث العلمي المشارك من معهد الكويت للأبحاث العلمية ماجد الرشدي أن تكلفة استخدام الطاقة المتجددة قلت بنسبة 60 في المئة، مؤكداً على أنها في طور الانخفاض بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن مشروع الديدية مشروع من المشاريع الخضراء في استخدام الطاقة المتجددة لإنتاج 1500 ميغاوات، لذا لا تزال كلفته مرتفعة بعض الشيء، مشيراً إلى أن تكلفة الكيلو وات من الطاقة المتجددة أصبح منافساً قوياً لمصادر الطاقة الأحفورية.

وعن المحاذير التي أكد عليها معهد

الأكبر من الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. وأرجع الناصر الإهتمام بالطاقة المتجددة في الكويت كأحد المصادر البديلة لتوفير الكهرباء في المستقبل إلى امتلاك الكويت واحداً من أعلى معدلات استهلاك الطاقة للفرد في العالم، ويعود ذلك إلى مزيج من الظروف المناخية، والدعم الحكومي الضخم للكهرباء، وزيادة المطردة في عدد السكان، لذا فنحن نسعي لتحقيق الرؤية السامية لإنتاج ما يوازي 15% من إجمالي احتياجاتنا من الطاقة بحلول 2030.

وذكر أن استخدام الطاقة البديلة في الكويت أمر مهم لثلاثة أسباب هي ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية وسعر النفط وتوفر أرض خصبة لإستثمار الطاقة البديلة، موضحاً أن الكويت ومنطقة الخليج من أفضل مناطق العالم وفرة بسطوع الشمس وميول الرياح، مشيراً إلى أن هناك أفكار ومشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية، ستعمل الدولة على تفعيل العمل بها تباعاً وفق الخطط

قال وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح أن الطاقات المتجددة والبديلة تعتبر من أبرز الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل وزارة النفط والدولة، مشدداً على أن إهتمام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بضرورة التركيز على استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة في الكويت وتحديد نسبة 15 بالمئة من استخداماتها بحلول 2030 يأتي دافعا قويا لقيام الدولة لبذل الجهد والبتنزين لتحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وأضاف الناصر في تصريحات على هامش الندوة التي عقدتها إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة في وزارة النفط حول "مشروع الديدية للطاقة المتجددة أمال وتطلعات" أن الطاقة الشمسية تعتبر أحد أوجه الطاقة البديلة التي تسعى إلى تطويرها شتى دول العالم المنتجة والمستهلكة للنفط، مؤكداً أن الهدف من تطوير إنتاج الطاقة الشمسية لا يتحصر في البحث عن مصدر بديل للنفط أو حتى الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط بقدر ما هو اتجاه عالمي لخفض تكاليف توليد الطاقة، خصوصاً الكهربائية، إذ تمثل الطاقة الشمسية فرصة مهمة لتوفير مبالغ طائلة تنفقها الدول على إنتاج الكهرباء والمياه.

ولفت إلى أن التركيز على الطاقات المتجددة والبديلة والمشاريع التي تنفذها الكويت في ذلك المجال يعزز من تشجيع الجهد المبذول والعمل على إنجاز المشاريع الجديدة للطاقة البديلة، مؤكداً أن الكويت تسعى جاهداً لمواجهة التجارب العالمية الناجمة في هذه الصناعة لتحقيق قدر

حققت 50 مليون ساعة عمل

أمنة متواصلة

ايكويت تسجل إنجازا على المستوى الدولي

قامت مجموعة ايكويت، بتحقيق أكثر من 50 مليون ساعة عمل آمنة من دون حالات تستدعي الغياب عن العمل في مجموعها الصناعية بالكويت.

وبصفتها الملك والمشل الوحيد لمجموعة من الوحدات الصناعية في الكويت، تتضمن المجمع الصناعي لايكويت إنتاج أكثر من 4 ملايين طن سنوياً من الإيثيلين والبولي إيثيلين جلايكول والبولي إيثيلين والبولي بروبيلين والستايرين مونيمر والبرازيلين والبنزين والعلطرين وغيرها.

وقال نائب رئيس مجموعة ايكويت للعمليات آرند توماس: "السلامة المهنية ليست مجرد ضوابط ومعايير، بل هي ثقافة تتعلق بأسلوب الحياة ورحلة لا نهاية لها في مقر العمل والمزمل وجميع الأماكن التي تتواجدون فيها. وبالنسبة لايكويت، تمثل السلامة المهنية الأولية الأولى التي يعتمد تطبيقها على كل شخص منا، والنجاح الذي نقوم بتحقيقه في هذا المجال ليس مجرد إنجاز شخصي، لكنه تعبير عن شراكتنا والعمل الجماعي مع جميع العاملين الذين يساهمون ويعملون بشكل دائم لتحقيق هذا النجاح".

ومن جانبه، قال المدير العام للصحة والسلامة والبيئة في مجموعة ايكويت محمد الشمري: "من خلال التركيز الدائم على السلامة المهنية، فقد قمنا بتتفيذ مجموعة من أكبر عمليات الصيانة الشاملة على مستوى العالم مع تحقيق أرقام قياسية من ناحية الكفاءة والتميز في العمليات الصناعية، ولضمان سلامة جميع الأشخاص والمجتمعات، فإننا نتطلع إلى مواصلة هذه الإنجازات في مختلف أرجاء العالم من خلال المواقع التي تضم عملياتنا الصناعية".